جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (١١٣)

# الزراعة المصرية والسياسة الزراعية
# فى اطار نظام السوق الحره

فبراير ١٩٩٨

# الزراعة المصرية والسياسة الزراعيه
# فى اطار
# نظام السوق الحره

" المحتـــويات"


| الموضوع | الصفحه |
|---|---|
| ١- مقدمة | |
| ٢- الباب الأول: السمات العامة للزراعة المصرية والآفاق المستقبلية للتنميه الزراعية | ١ |
| ١- مقدمة | ١ |
| ٢- الفصل الأول: الموارد الزراعية | ٣ |
| ١- تمهيد | ٣ |
| ٢- الأراضى الزراعيه | ٣ |
| ٣- الموارد المائيه | ١٣ |
| ٤- الموارد البشريه | ٢١ |
| ٥- الموارد الرأسماليه | ٣٤ |
| ٣- الفصل الثانى: المزرعة المصرية | ٥١ |
| ١- تمهيد | ٥١ |
| ٢- تعداد ومساحة المزرعه المصرية | ٥٢ |
| ٣- الموارد البشرية | ٥٤ |
| ٤- الحائز الزراعى | ٥٦ |
| ٥- التراكم الرأسمالى فى المزرعة المصرية | ٦٠ |
| ٦- المزرعة المصرية والتطور التكنولوجى | ٧٤ |
| ٧- المزرعة المصرية والاستجابة الى المؤشرات الاقتصادية | ٧٧ |
| ٤- الفصل الثالث: تخصيص الموارد الزراعية وانتاجيتها | ٩٠ |
| ١- تمهيد | ٩٠ |
| ٢- تخصيص الموارد الزراعية والأقاليم الانتاجيه للمحاصيل الزراعية | ٩٠ |
| ٣- الانتاجية الزراعية | ١١٥ |

"تابع المحتويات"


| الموضوع | الصفحه |
|---|---|
| ٥- الفصل الرابع: الزراعة فى الاقتصاد المصرى | ١٢٤ |
| ١- تمهيد | ١٢٤ |
| ٢- السكان وقوى العمل البشرى | ١٢٤ |
| ٣- الانتاج والدخل الزراعى/الانتاج والدخل المحلى | ١٢٧ |
| ٤- العماله والأجور الزراعية/اجمالى العماله والأجور فى الاقتصاد القومى | ١٣٢ |
| ٥- توفير الغذاء والمواد الخام الزراعية | ١٣٣ |
| ٦- الصادرات والواردات من السلع الزراعية والغذائية | ١٤٢ |
| ٧- الاستثمارات الزراعية/اجمالى الاستثمارات | ١٤٧ |
| ٦- الفصل الخامس: الميزة النسبيه للزراعة المصرية فى انتاج المحاصيل الزراعية الرئيسية، واتفاقية الجات | ١٥٢ |
| ١- تمهيد | ١٥٢ |
| ٢- الميزه النسبيه فى انتاج المحاصيل الزراعيه الرئيسية | ١٥٣ |
| - صافى العائد المزرعى | ١٥٤ |
| - صافى العائد الاقتصادى | ١٥٨ |
| - تكلفة المورد المحلى | ١٧٩ |
| ٣- إتفاقية الجات والاتجاهات المتوقعه لتأثيراتها على المزايا النسبيه لانتاج المحاصيل الزراعية | ١٧٩ ١٩٥ |
| - أهداف الاتفاقية | ١٩٦ |
| - المبادىء العامة للاتفاقية | ١٩٦ |
| - أحكام الزراعة فى الاتفاقية | ١٩٨ |
| - الاتجاهات المتوقعة لتأثيرات اتفاقيةالجات على المزايا النسبيه للزراعة المصرية | ٢٠٣ |

## " تابع المحتويات "


| الموضوع | الصفحه |
|---|---|
| ٣- الباب الثانى: السياسة الزراعية فى اطار اقتصاديات السوق | ٢١٦ |
| ١- تمهيد | ٢١٦ |
| ٢- الأهداف الاستراتيجية للتنمية الزراعية | ٢١٧ |
| ٣- آليات نظام السوق الحره وايجابياته وسلبياته | ٢٢٧ |
| - آليات وايجابيات السوق الحره | ٢٢٧ |
| - سلبيات وأوجه القصور فى آليات السوق الحره | ٢٣٠ |
| ٤- الأسواق المحلية للسلع الزراعيى (جوانب القصور والتطوير | ٢٤٧ |
| ٥- السياسة الزراعية | ٢٦٢ |
| ١- تمهيد | ٢٦٢ |
| ٢- السياسة التسويقية للسلع الزراعيه | ٢٧٣ |
| ٣- السياسة السعرية | ٢٩٧ |
| ٤- سياسة الانتاج الزراعى | ٣١٥ |
| ٥- العمالة وتكنولوجيا الانتاج الزراعى | ٣٢٣ |
| ٦- البحث العلمى والارشاد الزراعى | ٣٤٠ |
| ٧- سياسة الائتمان الزراعى | ٣٦٢ |
| ٤- موجز وتوصيات الدراسة | ٣٩٠ |
| ٥- ملاحق | |
| ٦- مراجع | |

## "مقـــدمـــه"

اتجهت مصر أخيرا الى التحول من نظام الإقتصاد الموجه وبما يتضمنه من نظام التخطيط الألزامى إلى الأخذ بنظام آليات السوق الحرة وبما يتضمنه من نظام التخطيط التأشيرى ٠ ومن هنا إذا كان النظام الأخير سيشكل الإطار العام لتوجيه الموارد الإقتصادية بين الإستخدامات المختلفة سواء على المستوى الفردى أو القطاعى أو القومى ، وفقا لآليات هذا النظام ، فإن إختيار هذا النظام فى حد ذاته قد يطرح بدوره الكثير من التساؤلات حول فاعليته فى تحقيق الأهداف التنموية المنشودة ٠ ومن بين التساؤلات التى قد تطرح فى هذا الشأن - وعلى سبيل المثال - ماهى الشروط أو الضمانات المطلوب توافرها لعمل آليات السوق بكفاءة ؟٠٠٠ وهل تتوافر مثل هذه الشروط أو الضمانات فى الاسواق المحلية للسلع الزراعية ؟ ٠٠٠ وماهى سلبيات هذا النظام وايجابياته ؟٠٠٠ وماهى الاجراءات وطبيعة التدخلات الحكومية المطلوبة لمعالجة أوجه القصور فى هذا النظام ؟٠٠٠ وماهى التوجهات المقترحه بالنسبة للسياسة الزراعية بأدواتها المختلفة بشأن توفير المناخ الملائم لعمل آليات السوق الحرة بكفاءة نحو تحقيق الأهداف التنموية المنشودة بقطاع الزراعة ٠

هذا ومن ناحية آخرى فإن مناقشة السياسة الزراعية بأدواتها المتنوعه فى إطار هذا النظام وطرح التصورات حول توجهاتها يستلزم بدوره مناقشة الأهداف الاستراتيجية المخططه للتنمية الزراعية نظرا لتنوع ادوات السياسة الزراعية واختلاف فاعليتها فى تحقيق الاهداف المخططه الى جانب الاختلاف فى مجالات وصور تطبيقها ، تبعا للظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة بالقطاع بل وعلى المستوى القومى ذاته ٠ ومن هنا ايضا فإن مناقشة الأهداف الاستراتيجية المخططه للتنمية الزراعية وطرح التصورات المستقبلية حولها يستلزم بدوره مناقشة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية السائدة بقطاع الزراعة، والدور المنتظر لهذا القطاع فى الإقتصاد القومى فى ضوء الاحتمالات التنموية القائمة به حاليا ، لما لذلك من دور فى تحديد الاهداف المستقبلية للتنمية الزراعية ٠ واذا كانت المؤشرات تشير الى أن المحصله النهائية لجهود التنمية

خلال فترة العقود الثلاث الماضية قد انعكست فى احداث تغيرات جوهرية فى هيكل الاقتصاد القومى الى جانب ماصاحب ذلك من تغيرات فى الظروف الاقتصادية والاجتماعية فى قطاع الزراعة ذاته فمن الطبيعى أن يكون لمثل هذه التغيرات تأثيرها فى تحديد الاهداف الاستراتيجية للتنمية الزراعية فى المرحلة القادمة وفى استراتيجية تحقيق هذه الاهداف ٠

ولذلك ومن أجل الاجابة على التساؤلات المطروحه والمشار اليها من قبل فقد حددت الاهداف العامة لهذه الدراسة فى دراسة وتحليل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية فى الزراعة المصرية ودورها فى الاقتصاد القومى مع استشراف الافاق المستقبلية للتنمية الزراعية ، واهدافها الاقتصادية والاجتماعية لما لذلك من ارتباط بتحديد التوجهات العامة لتطبيق ادوات السياسة الزراعية ٠ كما تتضمن الاهداف العامة للدراسة ايضا مناقشة مدى توافر الشروط والضمانات اللازمه لعمل آليات السوق الحرة بكفاءة فى الزراعة المصرية بعد التمهيد لذلك بالتعريف بآليات نظام السوق الحرة وايجابياتها وسلبياتها ثم طرح تصورات الدراسة بشأن التوجهات العامة للسياسة الزراعية المصرية بأدواتها المختلفة لتوفير الشروط والضمانات اللازمه لعمل آليات نظام السوق بكفاءة وتجنب سلبياته وتحقيق الاهداف المنشودة من التنمية الزراعية ٠

ولتحقيق الاهداف العامة للدراسة قسمت الدراسة الى بابين رئيسيين يهدف الباب الاول منها الى دراسة السمات العامة للزراعة المصرية واستشراف الافاق المستقبلية للتنمية بها ، ولتحقيق هذا الهدف تتضمن هذا الباب خمسه فصول بحثية ، حيث اشتمل الفصل الاول منها على دراسة الموارد الزراعية للزراعة المصرية من اراضى زراعية ، وموارد مالية وبشرية وراسمالية بغرض الكشف عن الوفرة او الندره النسبية بها ٠ أما الفصل الثانى منها فقد تناول دراسة السمات العامة للمزرعه المصرية من حيث مساحتها والموارد البشرية والرأسمالية بها ثم التعريف بمديرها ، ومدى التطور التكنولوجى بها ثم مدى استجابتها الى المؤشرات الاقتصادية ٠ وبالنسبة للفصل الثالث فقد استهدف دراسة تخصيص الموارد الزراعية فيما بين الانشطة الانتاجية المختلفة فى

الزراعة المصرية بغرض الكشف عن الاقاليم الانتاجية للمحاصيل الزراعية ، ومواطن تركزها لما لذلك من اهمية بالنسبة لتطوير البنيه الاساسية لاسواق السلع الزراعية او تطوير الخدمات التسويقية بها ، كما استهدف هذا الفصل ايضا دراسة انتاجية الموارد الزراعية بالزراعة المصرية بغرض الكشف عن الاحتمالات الكامنه لزيادة الانتاجية والانتاج الزراعى · أما الفصل الرابع فقد تناول دراسة وتحليل تطور دور الزراعة المصرية فى الاقتصاد القومى لما لذلك من اهمية بالنسبة لاستشراف الدور المنتظر من الزراعة فى الاقتصاد القومى مستقبلا فى ضوء نتائج الفصول السابقة ، ولما لذلك بدوره من اهمية بالنسبة لاستشراف الاهداف الاستراتيجية للتنمية الزراعية مستقبلا وبالتالى بالنسبة لتصورات الدراسة بشأن التوجهات العامة للسياسة الزراعية بأدواتها المختلفة · وبالنسبة للفصل الخامس فقد استهدف دراسة وتحليل الميزه النسبيه للزراعه المصريه فى انتاج المحاصيل الزراعيه الرئيسيه سواء من منظور المنتج الزراعى أو المنظور القومى لما لذلك من انعكاسات على تحديد التوجهات العامه للسياسة الزراعية بشأن تخصيص الموارد الزراعيه بين الأنشطة الانتاجيه المختلفه وبما يحقق الأهداف الاقتصاديه والاجتماعيه لقطاع الزراعه · وفى هذا الشأن أيضا ولما كان من المتوقع أن يكون لاتفاقيه التعريفات الجمركيه والتجاره الدوليه (الجات) تأثيراتها المحتمله على الأسواق المحليه والدوليه للمحاصيل والسلع الزراعيه بما قد يتضمنه ذلك من تأثيرات محتمله على تغير المزايا النسبيه للزراعه فى انتاج المحاصيل الزراعيه المختلفه ، فقد تضمن هذا الفصل أيضا دراسة الاتجاهات المتوقعه لتأثيرات اتفاقيه الجات على المزايا النسبيه العالميه للزراعه المصريه فى انتاج المحاصيل الزراعيه الرئيسيه بعد التمهيد لذلك بالتعريف بالأهداف والمبادىء العامه لهذه الاتفاقيه والاحكام الخاصه بالزراعه بها ·

أما الباب الثانى من الدراسه فقد استهدف عرض وتحليل الجوانب المختلفه للأسواق المحليه للسلع الزراعيه بغرض الكشف عن أوجه القصور بها وعناصر تطويرها بما يفى بتوفير الشروط والضمانات اللازمه بها لعمل آليات السوق بكفاءه ثم طرح تصورات الدراسه بشأن التوجهات العامه للسياسة

الزراعة وبأدواتها المختلفة سواء فيما يتصل بتوفير هذه الشروط والضمانات أو فيما يتصل بتخصيص الموارد الزراعية وتحقيق الأهداف الأستراتيجية المنشودة للتنمية الزراعية ، بعد التمهيد لذلك باستشراف هذه الأهداف فى وء نتائج الباب الول لهـــذه الدراســة الى جانب القاء الضوء على آليات عمل نظام السوق الحرة وعلى ايجابيات وسلبيات هذا النظام لما لذلك من أهمية بالنسبة لتحديد التوجيهات العامة للسياسة الزراعية والـــتى تســعي الى تجنب سلبيات هذا النظام والاستفادة من ايجابياته . واخيرا فقد تضمنت الدراسة موجـــزا لاهم النتائج والتوصيات التى توصلت اليها .

ولقد شارك فى اعداد هذة الدراسة كلا من الاستاذ الدكتور/ عبد القادر دیـــاب (الباحث الرئيسى للدراسة ) ، والاستاذ الدكتور / محمد سمير مصطفى ، والاستاذ الدكتور/ محمد محمود رزق ، والاستاذة الدكتورة / هدى صـــالح النمـــر المســـتشارون بالمعـــهد . والدكتور / محمد عبد المعز هلال ( البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى ) .

الباحث الرئيسى

( أ . د . عبد القادر دياب )

# الباب الأول

## السمات العامة للزراعة المصرية والآفاق المستقبليه

## للتنميه الزراعية

### ١- مقدمـــه

تتنوع وسائل وأدوات السياسه الزراعيه ، كما تختلف هذه الوسائل والأدوات فيما بينها من حيث الفاعليه ومجالات وصور تطبيقها تبعا للأهداف الاستراتيجيه المخططه والخصائص الاقتصادية والاجتماعية السائدة للقطاع الزراعى • ولذلك فان مناقشة وسائل وأدوات السياسه الزراعيه فى مرحلة ما من مراحل التنميه يتطلب بالضرورة التعريف بالأهداف الاستراتيجيه المخططه لهذا القطاع وبخصائصه الاقتصاديه والاجتماعيه • واذا كان تحديد الأهداف الاستراتيجيه للتنميه بقطاع الزراعه يعد من القضايا التى يحكمها من ناحيه الدور المنتظر لهذا القطاع من الاقتصاد القومى الى جانب امكانات التنمية المتاحة به من ناحية أخرى ، فان مناقشة هذه الأهداف لابد وأن يستند الى مناقشة الاحتمالات القائمه للتنميه فى هذا القطاع الى جانب مناقشة دوره المنتظر فى الاقتصاد القومى فى ظل الظروف الاقتصاديه القومية المتوقعه وعلاقاته التشابكيه بالقطاعات الاخرى •

واذا كان لكل مرحله من مراحل التنميه أهدافها الاقتصاديه والاجتماعيه التى تتوائم مع الاعتبارات الاجتماعيه والظروف الاقتصاديه السائده ، فمن الطبيعى ان تتغير هذه الاهداف من مرحله الى اخرى وفقا للتغير فى الظروف الاقتصاديه والاعتبارات الاجتماعيه الجاريه • واذا كانت المؤشرات تشير الى أن المحصله النهائيه لجهود التنميه خلال فترة العقود الثلاث الماضيه قد انعكست فى احداث تغيرات جوهريه فى هيكل الاقتصاد القومى الى جانب ماصاحب ذلك من تغيرات فى الظروف الاقتصاديه والاجتماعيه فى قطاع

الزراعه ذاته فمن الطبيعى أن يكون لمثل هذه التغيرات تأثيرها أو دورها فى تحديد الأهداف الاستراتيجيه للتنميه الزراعيه فى المرحله القادمه وفى تحديد استراتيجية تحقيق هذه الأهداف ٠

ولذلك يهدف الباب الأول من هذه الدراسه الى عرض وتحليل بعض المؤشرات التى تكشف عن الوفره والقدره النسبيه فى عوامل الانتاج الزراعى وبالتالى عن صور وامكانات التنميه المحتمله بقطاع الزراعه ، الى جانب عرض وتحليل بعض المؤشرات الأخرى التى تساعد على استشراف الدور المنتظر لقطاع الزراعه فى الاقتصاد القومى والأهداف الاستراتيجيه للتنميه به فى المرحله القادمه ٠ كما يتضمن هذا الباب أيضا عرض وتحليل بعض المؤشرات الأخرى التى تساعد فى الكشف عن بعض الخصائص الأقتصاديه والاجتماعيه لمجتمع المنتجين الزراعيين ، ولبعض الموارد المؤسسيه الزراعيه الأخرى والتى يمكن أن تساهم بدورها فى اختيار الوسائل والأدوات المناسبه للسياسه الزراعيه وفى تحديد صور ومجالات تطبيق كلا منها بما يتوائم وتحقيق الأهداف الاستراتيجيه المستقبليه للتنميه الزراعيه وفى اطار التوجه الأخير للأخذ بنظام آليات السوق الحره ٠

# الفصل الأول

## الموارد الزراعيـــه

### ١- تمهيـــد

ان تحديد حجم الموارد الطبيعيه المتاحه بالقطاع والتى يمكن استغلالها مستقبليا فى نشاط الانتاج الزراعى من ناحيه الى جانب تحديد مدى كفاءة استخدام المستغل منها حاليا من ناحيه أخرى يساعد فى الكشف عن الاحتمالات القائمه للتنميه الزراعيه مستقبليا • كما أن تحديد الوفره والندره النسبيه فى عوامل الانتاج الزراعى ، وان كان يساعد فى تحديد واختيار التكنولوجيا الملائمه لخدمه وانتاج الحاصلات الزراعيه وفى تحديد الاتجاهات المثلى لتخصيص الموارد الزراعيه فيما بين الانشطه الانتاجيه المختلفه وفقا لأهداف التنميه الزراعيه على المدى القصير أو المتوسط ، الا أن الندره النسبيه فى بعض هذه الموارد أيضا قد تشكل أحد محددات التنميه الزراعيه فى مرحله ما من مراحل التنميه ، ومن ثم فإن محاولة القضاء على أو التخفيف من أثار هذا المحدد على التنميه الزراعيه قد يشكل محورا من محاور استراتيجيه التنميه الزراعيه على المدى الطويل ، وهو مايتطلب بدوره تحديد واختيار وسائل وأدوات السياسه الزراعيه التى تتوائم مع تحقيق هذا الاتجاه • ولهذا فإن الفصل الحالى من الدراسه يتضمن عرضا تحليليا لبعض المؤشرات التى تكشف عن مدى الوفره والندره النسبيه فى عوامل الانتاج الطبيعيه من أراضى ، ومياه رى ، الى جانب الموارد البشريه والرأسماليه •

### ٢- الأراضى الزراعيه

(٢-١) على الرغم من الجهود التى بذلت فى مجال إستصلاح وإستزراع الاراضى الجديده خلال فترة العقود الثلاث الماضيه ، الا أن المساحه الأرضيه

المنزرعه خلال هذه الفتره يمكن ان توصف بالجمود النسبى تقريبا وذلك بالقياس الى التزايد فى اعداد سكان المجتمع المصرى ، حيث تشير نتائج التعدادات الزراعيه الثلاث التى أجريت خلال هذه الفتره الى زيادة اجمالى مساحة الحيازات الزراعيه من نحو ٦١٤٤ ألف فدان فى عام ١٩٥٠ الى نحو ٦٢٢٣ ألف فدان فى عام ١٩٦١ ثم الى ٦٦٣٢ ألف فدان فى عام ١٩٨٢٠/٨١ أما مساحة الأراضى المنزرعه داخل الحيازات الزراعيه فقد ازدادت من ٥٦٧١ ألف فدان فى عام ١٩٥٠ الى مايقرب من ٥٩٧٤ ألف فدان عام ١٩٦١ وبزيادة تبلغ نحو ٣٠٣ ألف فدان عنه فى عام ٠١٩٥٠ اما نتائج التعداد الزراعى لعام ١٩٨٢/٨١ فتشير الى زيادة المساحه الأرضيه المنزرعه لتصل الى مايقرب من ٦١٥٦ ألف فدان خلال هذا العام وبزيادة قدرها ١٨٢ ألف فدان عنه فى عام ١٩٦١ ، وذلك على الرغم من زيادة المساحه الاجماليه للحيازات الزراعيه فيما بين هذين العامين بحوالى ٤٠٩ ألف فدان ، وذلك على نحو مايشير اليه الجدول رقم (١ ). وإذا كان العرض السابق يشير الى زيادة المساحه الأرضيه المنزرعه خلال فترة العقود الثلاث مابين ١٩٥٠، ١٩٨٢/٨١ بحوالى ٤٨٥ ألف فدان ، الا أن تقديرات المساحه المنزرعه خلال عام ١٩٩٢ تشير الى زيادتها بحوالى ٩٦٤ ألف فدان عنه فى عام ١٩٨٢/٨١، حيث تقدر المساحه الأرضيه المنزرعه خلال العام المشار اليه بحوالى ٧١٢٠ ألف فدان ٠

واذا كان فى العرض السابق مايعكس محدوديه الزياده فى المساحات الأرضيه المنزرعه خلال فتره عقدى الستينيات والسبعينات بالقياس الى الزيادات المحققه بها خلال فترة العقد السابق أو العقد اللاحق لهذه الفتره ، فان ذلك مايبرر بما شاهدته فترة العقدين المذكورين من توقف أعمال إستصلاح وإستزراع الأراضى الجديده تقريبا خلال الفتره منذ منتصف عقد الستينيات وحتى أواخر عقد السبعنيات الى جانب ماصاحب ذلك وخلال نفس الفتره من فقد فى مساحة الأراضى الزراعيه القديمه نتيجه للتوسع العمرانى عليها وتجريف التربه الزراعيه٠ واذا كان فى العرض السابق مايعكس أيضا زيادة المساحه الأرضيه

المنزرعه خلال عام ١٩٩٢ بما يقرب من ١٤٤٩ ألف فدان وبنسبة زيادة تبلغ نحو ٢٥,٥٪ عنه فى عام ١٩٥٠، الا انها يمكن أن توصف بالزياده المحدوده بالقياس الى التزايد فى اعداد السكان خلال هذه الفتره ، والتى ازدادت من نحو ٢٠,٤ مليون فى عام ١٩٥٠ الى حوالى ٥٨,٣ مليون فى عام ١٩٩٢، أى بنسبة زيادة تبلغ نحو ١٨٥,٨٪ عنه فى عام ١٩٥٠. ولقد صاحب ذلك تناقص نصيب الفرد بالمجتمع المصرى من الأراضى المنزرعه ليصل الى ٠,١٤٠ فدان خلال عام ١٩٨٢/٨١ ثم الى ٠,١٢ فدان خلال عام ١٩٩٢، وذلك مقابل نحو ٠,٢٧٩ فدان للفرد فى عام ١٩٥٠، وعلى نحو ماهو مبين بنفس الجدول السابق الذكر .

(٢-٢) إن إنشاء السد العالى خلال فترة عقد الستينات قد ساعد على تحويل أراضى الحياض الى نظام الرى الدائم مع توفير الفرصه لزيادة درجة التكثيف المحصولى فى باقى الأراضى الزراعيه القديمه ، حيث ترتب على ذلك ارتفاع درجة التكثيف المحصولى بالأراضى المنزرعه لتصل الى مايقرب من ١٨٨,١٪ فى عام ١٩٨٢/٨١ مقابل درجه بلغت نحو ١٧٣,٢٪ خلال عام ١٩٥٠، وإن كان من الملاحظ انخفاض درجة التكثيف بالأراضى المنزرعه خلال عام ١٩٩٢ عنه فى السنوات السابقه حيث بلغت نحو ١٧٥,٤٪ وهو مايترجم بالاتجاه نحو التوسع فى زراعة المحاصيل المعمره فى الأراضى الزراعيه الجديده باعتبارها اكثر ملائمه للزراعه فى هذه النوعيه من الأراضى عنه بالنسبه للمحاصيل الزراعيه الموسميه . ولذلك وعلى الرغم من تزايد المساحه المحصوليه من نحو ٩٨٢٤ ألف فدان فى عام ١٩٥٠ لتصل الى مايقرب من ١٢٤٨٩ ألف فدان فى عام ١٩٩٢، فإن متوسط نصيب الفرد منها قد تناقص من نحو ٠,٤٨٣ فدان فى عام ١٩٥٠ ليصل الى مايقرب من ٠,٢١٤ فدان فى عام ١٩٩٢، وعلى نحو مايشير اليه نفس الجدول السابق الذكر .

(٢-٣) تضمنت خطط التنمية الزراعية خلال الفترة منذ اوائل عقد الستينات وحتى الوقت الحاضر على البرامج والمشروعات التى تهدف الى تحسين